

اصلاحاً قائم الزيدان والزيدون فبين كون الوصف  
 مبتداً والمرفوع فاعلاً اغني عن الخبر وان المبتدأ الوصف  
 على نفي او استفهام ممنوع كونه مبتداً مستقفاً عن الخبر  
 غير فوقه خلافاً للكوفيين ولا حاجة لقطع خبره بوطء  
 خلافاً لابن مالك وابنه لجواز كون الوصف خبراً  
 معنداً وانما صح الاضمار به عن الجمع لانه على فعل  
 فهو على حد والملازمة بعد ذلك طبر وأما اشتراط الاعتداد  
 عليها وان غير نفي بعينها لانه لا يند ابداً الوصف  
 المتأني مع احد هذين ذواتاً عاودها مما بعينها  
**والجواب** اي خبر المبتدأ اقول الرضي ليس المراد الخبر المبتدأ  
 عند الحاجة كما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل  
 عندهم ليس من فعل شي في قولك ان زيد عندك يتحرك  
 انظر في خبره مع انه مع انه لا يحتمل الصدق والكذب  
 انتهى وأما المراد به ما ذكره المص بقوله **هو الاسم المفرد**  
 بالمبتدأ على الصحيح وقيل انه مرفوع بالمبتدأ كالمبتدأ  
 لانه طالب لها على نحو الفاعل فيهما وعليه الاخصص وان  
 السراج والرصافي واختاره ابن الحاجب وجماعة من  
 المتأخرين وهو ضعيف لان اقوى العوازل لا يعملان  
 بدون اتباع فالساقى اولى ان لا يعمل ذلك وقيل  
 انه مرفوع بالابتداء او المبتدأ جمعاً وهو قول ابي اسحاق  
 الزجاج واصحابه ونسب الى المبرد ومجته من قال  
 به ان الابداء على جعل ضعيف فتعوي بالمبتدأ او ردم  
 باله في المرفوع امتناع لعدم الخبر لان **الجملة** المبتدأ  
 اللاحق كان العامل منصرفاً والخلاف في رافعه **الم**  
 المص رافعه لئلا يكون كلامه جارياً على كل الاقوال  
 في

في رافعه **المبتدأ الفسحة** اي المحو و  
 على المبتدأ بانه هو وليس هو فان قيل تعريفه بالخبر  
 الخبر اذا كان جملة او جارياً او مجزواً لانه باسم قلت اجبت  
 بانه تعريف للخبر الاصل وهو المفرد والما كان الاصل والخبر  
 ان يكون مفرداً لان تركيب المبتدأ والخبر ينصن نسبة المبتدأ  
 الماخز فيبني ان يكون مفرداً الان تركيب المبتدأ والخبر ينصن  
 نسبة امر الى خبر فينظر ان يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمنسوب  
 اليه والالكانت هناك مستبينان او اكثر فيكون خبراً  
 او اكثر لا خبر واحد فالمفرد في زيد ضرب غلامه زيد  
 مالك لغلامه ضرب ومنع الرضي كون الاصل ذلك والجات  
 عن هذا الدليل باننا سلمنا ان المنسوب يكون شيئاً واحداً  
 لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر به بالمفرد فالمنسوب اليه  
 في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي نصته الجملة ولما  
 انصير ورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا  
 لا يدك على كونهما ينغذ من المفرد بل يكتفي في خبره ورتبها ذات  
 محل وفوقها موقع المفرد ويرد على هذه الجملة الواقعة خبراً  
 عن ضمير الشأن فلها نسبت وافعة موقع المفرد لا ضمير  
 الشأن لا يجبر عنده مفرداً وقد اجبت بان المراد من قولهم  
 ان الجملة التي لها محل في رافعة موقع المفرد المفا واقعة  
 موقفاً يكون الاصل موقع المفرد فيه فان لم تكن هذه  
 الجملة تباين المفرد وما يفان حيث كونهما خبراً حالاً  
 محل المفرد لان الاصل في الخبر الما فراد لا من حيث كونهما خبراً  
 عن ضمير الشأن لان ضمير الشأن لا يجبر عنده مفرداً ويمكن  
 الجواب ايضا بان خبر ضمير الشأن مفرد معنى لكونه  
 عبارة عن المبتدأ ولهذا لا يحتاج الى ضمير فاقباني وان